

تحليل أثر بعض السياسات المالية والنقدية في قيمة الناتج الزراعي في دول عربية مختارة للفترة (1990-2010) دراسة مقارنة

أحمد هاشم علي المشهداني

قسم الاقتصاد الزراعي / كلية الزراعة والغابات / جامعة الموصل – العراق

E-mail: Ahmedhashim1982@yahoo.com

الخلاصة

يهدف البحث إلى التعرف على أثر بعض السياسات المالية والنقدية في قيمة الناتج الزراعي في دول عربية مختارة خلال المدة (1990-2010). إذ أصبح من الضروري معرفة دور أدوات السياسات المالية والنقدية المطبقة خلال فترة الدراسة، وما هي أهدافها تجاه القطاع الزراعي في دول عينة البحث، لذا يفترض البحث وجود عدد من العوامل المؤثرة في قيمة الناتج الزراعي ومن هذه العوامل (التضخم، حجم القروض الزراعية، الفائض أو العجز في الموازنة العامة، سعر الصرف)، فكان البحث يتقصى معرفة أثر هذه العوامل في قيمة الناتج الزراعي في العراق ومصر خلال المدة (1990-2010) والمقارنة بينهما، لذا يعتمد البحث في منهجه على جانبين رئيسيين: أولهما الجانب الوصفي الذي ارتكز على الدراسات السابقة التي درست الموضوع نفسه، وثانيهما الجانب الكمي الذي يركز على نموذج الانحدار الخطي المتعدد، ومن ثم تفسير نتائج الجانب الكمي لتقييم الجانب التطبيقي من الدراسة. كما اشتمل البحث على أهم الاستنتاجات التي كان منها: أن تأثير السياسات المالية والنقدية في العراق كانت محدودة بسبب الظروف الاقتصادية التي مر بها العراق في فترة التسعينات وما بعد عام (2003) التي لم تكن واضحة وبشكل كبير عكس ما كانت عليه في مصر، وعليه يوصي البحث: استخدام سياسات مالية ونقدية أكثر وضوحاً من قبل المشرعين وضرورة تدخل الدولة في رسم هذه السياسات بشكل متكامل لتحسين أداء الاقتصاد وعجلة التنمية والتي تنعكس وبشكل مباشر في رفع مستوى أداء القطاعات ومن ضمنها القطاع الزراعي.

الكلمات الدالة: سياسات، مالية، نقدية، قيمة ناتج زراعي.

تاريخ تسلم البحث: 2013/11/26 ، وقبوله: 2014/2/17.

المقدمة

تعتبر السياسات المالية والنقدية جزءاً مهماً من السياسة الاقتصادية الكلية، إذ تؤدي هاتان السياستان دوراً مهماً وفعالاً في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد القومي، ولهذه السياستان آثار في القطاع الزراعي، الذي يعتبر من القطاعات الإنتاجية المهمة التي لها دور مهم وبارز في بناء الاقتصاد القومي، لأنه يعالج بعض المشكلات الاقتصادية، مثل توفير السلع الغذائية والكسائية، والقضاء على البطالة، عن طريق استيعاب أعداد هائلة من الأيدي العاملة، ويوفر النقد الأجنبي عن طريق صادراته واستيراداته، وكذلك يعمل على زيادة دخول معظم العاملين في هذا القطاع، ولهذه السياسات أيضاً دور فاعل في تنظيم عرض النقد، ودعم وتمويل القطاع الزراعي، والتحكم بالسيولة النقدية والانتماء، في سبيل رفع مستوى الكفاءة للتنمية الزراعية. وجاءت مشكلة البحث في أن القطاع الزراعي في معظم الدول النامية ومن ضمنها الدول العربية يمر بتقلبات واسعة لها آثار كبيرة في قيمة الناتج الزراعي، ويعود سبب هذه التقلبات إلى بعض السياسات التي تنتهجها تلك الدول، أو في الجهاز الإداري لتلك السياسات، ومن بين هذه السياسات هي السياسات المالية والنقدية. والسؤال هنا هو: ما دور أدوات السياسات المالية والنقدية المطبقة خلال الفترة المحدد للدراسة، وما هي أهدافها، تجاه القطاع الزراعي في دول عينة البحث. على هذا الأساس افترض البحث أن لبعض السياسات المالية والنقدية آثاراً متباينة في قيمة الناتج الزراعي في دول عينة البحث، وبذلك يسعى البحث لإثبات أن آثار هذه السياسات أما أن تكون إيجابية أو سلبية اعتماداً على قيمة الناتج الزراعي. أما هدف البحث فهو التعرف على آثار بعض السياسات المالية والنقدية في قيمة الناتج الزراعي في العراق ومصر خلال المدة (1990-2010) والمقارنة بينهما. من هذا الشأن تأتي أهمية البحث باعتبار معظم الدول سواء النامية أو المتقدمة العديد من السياسات في سبيل تطوير اقتصاداتها، وتأتي السياسات المالية والنقدية في مقدمة السياسات الاقتصادية الكلية المطبقة في تلك الدول، حيث تأتي الأهمية من خلال معرفة آثار بعض السياسات المالية والنقدية في قيمة الناتج الزراعي، لما يشكل القطاع الزراعي من أهمية كبيرة في النشاطات الاقتصادية المتبعة في معظم الدول.

أدبيات السياسات المالية والنقدية: أشتق مصطلح السياسة المالية أساساً من الكلمة الفرنسية "fisc" وتعني حافظة النقود أو الخزانة. وكانت السياسة المالية يراد في معناها الأصلي كلاً من المالية العامة وميزانية الدولة، فقد استهدف المجتمع قديماً إشباع الحاجات العامة وتمويلها من موارد الموازنة العامة ومن ثم ركز الاقتصاديون جُل اهتمامهم على مبادئ الموازنة العامة وضمن توازنها (مسعود، 2006). لقد اختلف مفهوم ودور السياسة المالية المحايدة التقليدية والمالية العامة المتداخلة حديثاً. إذ اعتبر التقليديون السياسة المالية بأنها عملية تقوم فيها الدولة بتغيير أحد طرفي الميزانية العامة بغرض خلق التوازن بينهما، واعتبر التقليديون أن خير الموازنات أقلها، وإن الاعتماد على الإقراض العام يجب أن ينحصر استخدامه في الحالات الاستثنائية كتمويل الإنفاق العسكري، أي أن التقليديون اهتموا فقط بتحقيق التوازن المالي. وبالمقابل

نجد أن الكينزيون اعتبروها سياسة أوسع من أن تقف فقط عند هذا الهدف لأنها سياسة متكامل مع السياسات الاقتصادية الأخرى باتجاه تحقيق ورفع معدلات النمو الاقتصادي. إذ رأى هؤلاء أنه يمكن استخدام الإنفاق العام والضرائب والقروض العامة وغيرها من أدوات السياسة المالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة، كما يرون أنه يمكن الاعتماد على الإصدار النقدي في حالات نقص القروض العامة (العمار، 2012). يزخر الفكر المالي بتعريفات مختلفة لمفهوم السياسة المالية نسوق بعضها على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر. السياسة المالية هي تلك السياسات والإجراءات المدروسة والمتعمدة المتصلة بمستوى ونمط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية وبمستوى الإيرادات وهيكلها التي تحصل عليها من ناحية أخرى. ومما سبق يمكن القول أن السياسة المالية هي السياسة التي يفضلها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها العامة والتي تنتظم في الموازنة العامة لإحداث آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف أي تنمية واستقرار الاقتصاد الوطني ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة (مسعود، 2006). أما مصطلح السياسات النقدية فقد ظهر في الأدبيات الاقتصادية خلال القرن التاسع عشر وتطور خلال القرن العشرين وبرز دور السياسة النقدية بعد حدوث الدورات الاقتصادية وما نتج عنها من مشاكل اقتصادية (الخرجي، 2010). لقد عرف مفهوم السياسة النقدية تعريفات عدة. واتفقت جميع هذه التعريفات على أن السياسة النقدية ذات العلاقة الوطيدة بالنقد والجهاز المصرفي وخاصة منه ما تعلق بسياسة الائتمان وكذلك بالجزء من السياسة المالية الحكومية التي تتعلق بمشكلة الدين العام بصورة خاصة وبالمركز النقدي بصفة عامة. وتعرف السياسة النقدية بأنها عبارة عن تلك البرامج أو الإجراءات التي تنتهجها السلطات النقدية لتنظيم النقد في المجتمع وصولاً للأهداف المرغوبة، وفي معظم البلدان يقوم بهذه الإجراءات البنك المركزي (مسعود، 2006).

التنسيق بين السياستين المالية والنقدية: إن أهمية التنسيق بين السياستين تتجلى في قدرتها على مواجهة بعض الأزمات الاقتصادية كالضغوط التضخمية التي تتمثل في انخفاض العرض الكلي من السلع والخدمات عن الطلب الكلي، نظراً لوصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، حيث يمكن زيادة حجم الإنتاج، ولإعادة التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي وللتخفيف من حدة الضغوط التضخمية، يقوم البنك المركزي (السلطة النقدية) بامتصاص الكمية الزائدة من المعروض النقدي أي تقليص حجم الإنفاق ومن ثم الطلب الكلي، بالإضافة إلى تقليص حجم الائتمان المصرفي الذي تقدمه المصارف التجارية للإفراد والمشروعات مما يؤدي إلى تقليص حجم الإنفاق ثم الطلب الكلي، فضلاً عن تقليص حجم القروض الحكومية الموجهة للأفراد والبنوك أو القيام بالاقتراض من الأفراد بهدف تخفيض حجم الكتلة النقدية المتداولة لدى الأفراد، وبالتالي تخفيض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري. كما تقوم السلطات المالية وفي نفس المجال بالعمل على تخفيض حجم الإنفاق الحكومي وذلك بالتخفيف من حجم الدخل، بالإضافة إلى زيادة حجم الإيرادات الحكومية من خلال رفع مقدار الضرائب المباشرة وغير المباشرة والتخفيف من حجم الإعانات (مسعود، 2006). ويوجد تأثير متبادل بين السياستين المالية والنقدية يمكن إيجازه على النحو الآتي: (العمار، 2012)

أ- تأثير السياسة النقدية على السياسة المالية: إن السياسة النقدية تؤثر على السياسة المالية، فعلى سبيل المثال يساهم تبني السلطات النقدية المشرفة على العملة كأحد أنظمة سعر الصرف الثابتة - في الحد من العجز المالي للتضخم المستمر، وعدم الاعتماد على ضريبة التضخم لتمويل العجز الأمر الذي يسهم في تحقيق الاستقرار المالي.

ب- تأثير السياسة المالية على السياسة النقدية: تؤثر السياسة المالية بشكل مباشر على قدرة البنك المركزي في تحقيق هدف الاستقرار في الأسعار كهدف رئيسي للسياسة النقدية، إذ لا يمكن للسياسة النقدية أن تمارس دورها في السيطرة على التضخم بشكل منفرد، ومن الضروري أن تعمل السياسة المالية على مسانبتها ولاسيما عن طريق الإنفاق الحكومي.

أهم مؤشرات السياستين المالية والنقدية: تعتبر الدولة هي المسؤولة عن تحقيق أدوات السياسة المالية، عن طريق إصدار مجموعة من القوانين والأنظمة الخاصة بتلك السياسة، إذ تقوم الدولة بالتحكم بحجم الضرائب والإنفاق العام، وكذلك إعادة توزيع الدخل القومي وتشجيع الاستثمارات وغيرها. وبرزت هذه الأدوات ما يأتي:

أ- القروض العامة: تعاني أغلب الموازنات العامة في الدول النامية من حالة العجز والافتقار إلى مصادر التمويل لعملية التنمية الاقتصادية وإقامة البنية التحتية لدعم المشاريع الاستثمارية، لذلك تلجأ حكومات هذه الدول إلى الاعتماد على القروض العامة لتغطية جزء من هذا العجز، أما من أجل تمويل الإنفاق الاستهلاكي بقصد زيادة الطلب الكلي أو لتمويل المشاريع الاستثمارية التي لا تتوافر لها الاعتمادات المالية والكافية (العمار، 2012).

ب- الضرائب: بكافة أنواعها مثل ضريبة الدخل وضرائب الشركات والضرائب غير المباشرة وكذلك الرسوم الجمركية التي تفرض على السلع والخدمات سواء ما كان منها عملياً أو خارجياً عند استيراده، بحيث أن تفرض الدولة ضريبة أو رسم معين لتحقيق هدف معين يخدم السياسة الاقتصادية للدولة حيث تهدف الدولة من فرضها على سلع معينة من حماية صناعة وطنية مثلاً إعادة توزيع الدخل القومي الحقيقي أو أن الدولة ترغب في التأثير على وارداتها من السلع المستوردة بما يخدم سياستها الاقتصادية العامة (مسعود، 2006).

ج- الإعانات: تقسم إلى قسمين إما إعانات اقتصادية تقدمها الدولة لدعم بعض الصناعات أو تقدم للمصدرين بهدف زيادة حجم الصادرات أو رفع قدرتها التنافسية في السوق الدولية. أو لدعم المشاريع التي تقام ببعض المناطق التي ترغب في

تتميتها الدولة، وهناك إعانات اجتماعية للعاطلين عن العمل أو رفع مستوى معيشة بعض الطبقات الاجتماعية ولاسيما الفقيرة منها أو لتخفيض أسعار السلع الضرورية.

د- الإنفاق الحكومي: حجمه وكيفية توزيعه على النشاطات المختلفة داخل الدولة له تأثير على تلك النشاطات وكذلك التأثير على نشاط معين سوف يؤثر على الأنشطة الأخرى المرتبطة به.

هـ - عجز الموازنة: تلجأ الدولة إلى الإصدارات النقدية الجديدة ولاسيما في الدول النامية نظراً لنقص الإيرادات العامة للدولة بهدف تمويل المشاريع المخططة. أما في الدول المتقدمة فتكون الغاية من هذا المصدر هو معالجة حالات الانكماش التي تصيب الاقتصاد في هذه الدول. ويطلق عليه مصطلح التمويل بالعجز أو التمويل بالتضخم (العمار، 2012).

أما السياسة النقدية فيطلق على الأجهزة المسؤولة عن إدارة شؤون النقد والائتمان مصطلح السلطات النقدية وهي تتكون من البنك المركزي والخزينة العمومية ووزارة المالية ويعتبر البنك المركزي المسؤول المباشر عن رسم السياسة النقدية، وتقوم باستخدام أدوات لتحقيق أهداف مرسومة (مفتاح، 2005).

ا- سياسة السوق المفتوحة: يقصد بسياسة السوق المفتوحة قيام المصرف المركزي بالتدخل في سوق الأوراق المالية عن طريق قيامه ببيع وشراء الأوراق المالية الحكومية وغيرها (Mankiw، 2000) كالتجارية بصفة عامة والسندات الحكومية بصورة خاصة بهدف التأثير على الائتمان، وعرض النقود حسب الظروف الاقتصادية السائدة وهي من أهم أدوات السياسة النقدية في الأنظمة الرأسمالية (مفتاح، 2005). إذ يستطيع البنك المركزي من خلال عملية بسيطة ك شراء السندات أن يزيد من النقود المتداولة بكميات مضاعفة. أما إذا أراد البنك المركزي تخفيض كمية النقود في التداول ففي هذه الحالة يجب أن يبيع بعض السندات الحكومية لديه في الأسواق المالية أو مباشرة الأمر الذي يجعل احتياطات البنوك تنقل فتقل إمكاناتها في منح القروض وتخفض النقود في التداول بكميات مضاعفة وحسب ما يتوفر لدى البنوك التجارية من احتياطات فائضة (السيد علي والعيسى، 2004). وعندما يرغب البنك المركزي في علاج التضخم يتدخل في السوق النقدية عارضاً أو بائعاً للأوراق المالية، وذلك بهدف امتصاص قيمتها النقدية وتكون بالمقابل البنوك التجارية هي المشتري لهذه الأوراق، وبالتالي تنخفض سيولتها ومقدرتها الاقراضية إذا كان غرض البنك المركزي هو تقييد الائتمان ومحاربة التضخم، وعندما يقوم البنك المركزي بشراء هذه الأصول التي تعرضها البنوك التجارية، فتحصل على مقابلها نقوداً مما يرفع من سيولتها وهو ما يزيد من مقدرتها الاقراضية إذا كانت رغبة البنك هي التوسع في الائتمان (مفتاح، 2005).

ب- سياسة معدل إعادة الخصم: المقصود بسعر الخصم هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من بنوك تجارية عند منحها القروض خصم (الكمبيالات) أو أوراق مالية أخرى لقاء القروض الممنوحة لها. وبعبارة أخرى يمثل سعر الخصم للبنوك كلفة الأموال التي تقترضها من البنك المركزي لتعزيز احتياطاتها لدى البنك المركزي (السيد علي والعيسى، 2004). فإذا أراد البنك المركزي إتباع سياسة نقدية توسعية أي زيادة كمية النقود المتداولة فإنه سوف يخفض سعر إعادة الخصم أي تخفيض كلفة القروض التي يقدمها للمصارف التجارية وبذلك سيشتج المصارف التجارية على الاقتراض من البنك المركزي (Williamj، 1998). وتهدف السياسة النقدية إلى استقرار مستوى الأسعار والمساهمة في تحقيق هدف التشغيل والحفاظ على توازن ميزان المدفوعات وتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف وزيادة النمو الاقتصادي من خلال زيادة حجم الناتج الإجمالي وزيادة دخل الأفراد ورفع المستوى المعاشي وزيادة الاستثمار فضلاً عن تهيئة الموارد في النقد الأجنبي والمحلي للمساهمة في زيادة معدلات النمو والمساهمة في التنمية الاقتصادية المطلوب تحقيقها (الخرجي، 2010).

واقع السياسات المالية والنقدية في العراق: شهدت السياسة النقدية في العراق قبل عام (2003) خضوعاً إلى قرارات السلطة السياسية المركزية وخصوصاً فيما يتعلق بسياسة الإصدار النقدي المتبعة، ذلك أن البنك المركزي كان يمثل الرافعة المالية لتمويل عجز موازنة الدولة دون قيود وبشكل منفرط مما سينتج عنه زيادة متسارعة في نسب التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار مع نمو عرض النقود بصورة كبيرة، إذ بلغ عجز موازنة الدولة في عام (2002) ما يقارب (547,160) مليار دينار فضلاً عن ذلك كانت البيئة الاقتصادية للعراق آنذاك طاردة للاستثمار المحلي والأجنبي وطاردة للإنتاج الحقيقي وجاذبة للمقاربة بسبب تأثيرات التضخم الجامح الذي أدى إلى إحلال النقد الأجنبي محل النقد المحلي، حيث كان الاتجاه السائد في العراق آنذاك هو استخدام الدولار الأمريكي كخزين للقيمة أو وسيط للتبادل وهذا ما يسمى بظاهرة الدولار (الخرجي، 2010).

لقد منحت بلدان العالم في العقود القليلة الماضية مصارفها المركزية صفة الاستقلال وكان العراق من بين احد هذه البلدان التي منح فيها البنك المركزي صفة الاستقلالية بغية تحسين الأداء الاقتصادي في المدى البعيد (قاسم، 2011). إذ منحت الاستقلالية للبنك المركزي بموجب المادة (56) لسنة (2004). ويتضمن مفهوم الاستقلالية ثلاثة نقاط جوهرية: (الخرجي، 2010)

أ- عدم إقراض الحكومة بشكل مباشر أو غير مباشر.

ب- عدم تلقي أوامر من الحكومة في تسيير أدوات السياسة النقدية.

ج- خضوع حساباتها للمدقق الخارجي وفقاً لمعايير التدقيق الدولية للبنوك المركزية.

إذ سهمت حالة الاختلال الاقتصادي وضياع فرض الاستقرار إلى جعل السياسة النقدية أمام مسؤولياتها المباشرة في تحقيق أهدافها الرئيسية في خفض التضخم والعمل على تعزيز قيمة الدينار العراقي استناداً إلى المبادئ التي جاء بها قانون البنك المركزي العراقي المذكورة آنفاً (صالح، 2008). وأن نجاح البنك المركزي المسؤول عن رسم السياسة النقدية يتوقف إلى حد بعيد على وجود سياسة واضحة ومدروسة لمعالجة الفجوة التضخمية وأسعار الصرف (الخرجي، 2011). والسيطرة على مناسيب السيولة النقدية والحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي والحفاظ على استقرار النظام المصرفي. وتأتي هذه الأهداف كلها وبصورة مجتمعة دون تدخل أي جهة شريطة أن يعمل البنك المركزي على زيادة شفافيته وصدقية عمله في بلوغ أهدافه أمام الحكومة والسلطة التشريعية والجمهور. وهو الأمر الذي نصت عليها أحكام المادة (48) من القانون البنك المركزي (قاسم، 2011). إذ اتسمت السياسة النقدية في العراق بموجب القانون الجديد بمسار نقدي جديد مختلف تماماً عن السابق من حيث الأدوات المستخدمة في تنفيذ السياسة النقدية ومن حيث الأهداف، ابتداءً من هدف يكبح جماح التضخم واستقرار الأسعار (الخرجي، 2010). إذ يعد خفض التضخم والحفاظ على مستوى مستقر للأسعار الهدف الرئيس الذي سعت إليه السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي منذ الفصل الأخير من عام (2006) (صالح، 2008). إذ تعمل تلك السياسة على تحقيق الرفاهية الاقتصادية وإتاحة فرص العمل مع التشديد بشكل خاص على تقوية قيمة الدينار العراقي لكي يصبح عملة وطنية جاذبة. وبفس الوقت الحد من ظاهرة الدولار (الخرجي، 2010). كما لا يخفى أن للسياسة النقدية التي يعتمدها البنك المركزي العراقي أذرع خارجية لا تقل أهمية عن أدواتها الداخلية في بلوغ غايات تلك السياسة في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وخفض التضخم وتعميق الاستقرار المالي مما يصب في مصلحة التنمية الاقتصادية للبلد. وفيما يخص السياسة المالية فقد اعتمدت على طريقة الاقتراض المباشر من البنك المركزي، والأداة الائتمانية المستخدمة في ذلك هي طبع النقود لتمويل العجز في الموازنة العامة، وأدت هذه السياسة إلى ارتفاع كبير في معدلات نمو عرض النقد من النقود عالية القوة مقارنة في معدلات النمو في الناتج المحلي الأجمالي، وتفاقم هذا الاتجاه بعد فرض الحصار الاقتصادي خلال الفترة (1990-2003) إذ شهدت هذه الفترة حالة من الانقلاب أو عدم الانضباط المالي والنقدي، كما شهدت الفترة بين عامي (2005-2008) زيادة كبيرة في الرواتب والأجور، ولضمان السير لتحقيق الاستقرار الاقتصادي يجب أن تقوم السياسة المالية الجديدة على الاسترشاد بالنسب والمعايير العلمية بين الانفاق الاستثماري والانفاق الاستهلاكي الخاص، واستخدام السياسة التي من شأنها أن ترفع كفاءة الإنتاج في القطاعات الانتاجية الصناعية والزراعية وتحسين البنى التحتية، وإدراك أنه لا يمكن معالجة التضخم المالي بإجراءات السياسة النقدية التقليدية فقط بل يجب أن تكون مترابطة ومتوازنة مع السياسة المالية المستندة إلى حماية الإنتاج المحلي الصناعي والزراعي (قاسم، 2011).

واقع القطاع الزراعي في العراق: يشغل العراق موقعاً فلكياً بين دائرتي عرض (295°، 845°) شرقاً، وهذا الموقع يضعه كلياً في المنطقة المعتدلة الشمالية، ويتيح له ظروفًا ينعم بفصول مناخية تحفز الإنسان على النشاط وتحته على العمل، وتبلغ مساحة العراق (317، 438) كم² وهو يعادل (181) مليون دونم وهي مساحة تقوق مساحة كثير من بلدان أوربا (زيدان، 2005، 25). إذ تبلغ مساحة الأراضي الزراعية الخصبة الصالحة للزراعة نحو (11,1) مليون هكتار تشكل نسبة (26,1%) من المساحة الكلية، وتبلغ المروية بنحو (5,575) مليون هكتار تشكل نسبة (50,2%) من مجموع الأراضي الزراعية، وتتركز في الأقسام الوسطى والجنوبية من العراق، أما مساحة الأراضي الديمة فتقدر بنحو (5,525) مليون هكتار تشكل نسبة (49,8%) من مجموع الأراضي الزراعية تقع معظمها في الشمال والشمال الشرقي من القطر (البناء، 2011). ونظراً لتباين معطياتها الطبيعية فإن أرض العراق يمكن أن تقبل عدداً كبيراً من السكان وتؤمن لهم غذاءهم ومقومات عيش رغيد (زيدان، 2005، 25). ويعتمد العراق في مصادره المائية على ثلاثة مصادر أساسية: هي نهري دجلة والفرات، ومياه الأمطار، والمياه الجوفية. إذ بلغ المعدل السنوي من الموارد المائية للأنهر نحو (77) مليار م³ يستهلك منها (53) مليار م³ (البناء، 2011). يعد القطاع الزراعي من القطاعات الإنتاجية المهمة من خلال ما يوفره من سلع غذائية لأفراد المجتمع، ومن موارد أولية للقطاع الصناعي (البجاري، 2011). إذ احتل موقعاً متقدماً خلال عقد التسعينات بسبب ظروف الحصار الاقتصادي، حيث استغرت كل الإمكانيات والطاقت لتطويره وزيادة إنتاجه، من خلال التوسع في الأراضي المروية وتوفير مستلزمات الإنتاج ورفع مستوى الإنتاجية لكثير من المحاصيل الزراعية (البناء، 2011). كما يتسم هذا القطاع بكونه مصدراً رئيساً للمنتجات اللازمة لبقاء الإنسان وإسهامه في توريد العملات الأجنبية عن صادراته أو عن طريق الحد من استيرادها. إلا أن مساهمة هذا القطاع في توفير السلع الأساسية تقودنا إلى القول بأن الزراعة الحالية عاجزة عن الإيفاء بالطلب الفعال على السلع الغذائية نتيجة للزيادة المطردة في إعداد السكان وزيادة الهجرة من الريف إلى المدينة وبالمقابل عدم تطور الفن الإنتاجي السائد، وعدم نجاح السياسات الزراعية المعتمدة فيه، وقلة استعمال وسائل الإنتاج الحديثة والتقدم العلمي، وقد ظهرت الأزمة الغذائية في العراق وتطورت إلى وضع حرج نتيجة لاعتماده على المصادر الخارجية في إطعام سكانه، وتدهور فيه نصيب الفرد من الناتج الزراعي وتراجع إسهام الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (البجاري، 2011).

الدراسات السابقة: قدمت داؤد (2005) دراسة تدور حول أثر السياسة النقدية على حجم القروض الزراعية المصروفة من مؤسسات الإقراض الزراعي في الدول العربية، باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد وبالاعتماد على القروض المصروفة خلال عام (1999). وتبين الدراسة أن السياسة النقدية تركز على ثلاثة محاور رئيسة تمثلت في سعر الفائدة

والتضخم وسعر الصرف. إذ اتضح من الدراسة أن سعر الفائدة يكون في حالة غير مستقرة أي في حالة ارتفاع وانخفاض، وهذه المتغيرات في أسعار الفائدة تعتبر معظمها تغيرات إدارية وليست وفقاً لقوى السوق، كما أن للتضخم أخطار على مؤسسات الإقراض الزراعي في الدول العربية مثل فقدان جزءاً كبيراً من أموالها نتيجة انخفاض قوتها الشرائية، وعدم مقدرتها على تلبية الطلب المتزايد على القروض الزراعية من قبل المزارعين، كما أشارت الدراسة إلى أن زيادة التضخم بنسبة معينة يؤدي إلى تأثير على حجم القروض أما بالارتفاع أو بالانخفاض، وذلك أما لأن التضخم يؤدي إلى تآكل رأس مال المؤسسات المقرضة، أو لأن المزارعين يقبلون على الإقراض طويل الأجل لمعرفة مستقبلهم مستقبلاً ستخفف قيمة القروض المصروفة لهم. كما أكدت الدراسة أنه يتباين حجم القروض بتباين فاعلية تأثير أدوات السياسة النقدية، وتوصلت الدراسة إلى بعض الاستنتاجات والتي من أهمها عدم استقرار سعر الفائدة، وعدم وجود هيكل فوائد مرن يستجيب لقوى السوق، وقيمة القروض تتأثر صعوداً وهبوطاً بالأسعار التي تعكس مستوى التضخم، وأن معظم الدول العربية تقيم عملتها المحلية بأكثر من قيمتها الحقيقية وهذا يؤدي إلى الحد من الاستثمار الزراعي. كما قدم صالح (2008) دراسة حول السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى أن التضخم الجامح الذي عاشته البلاد منذ مطلع عقد التسعينيات الماضية سببه عاملين رئيسيين الأول صدمة العرض التي تركزت أساساً في عجز قطاع تجهيز الوقود والطاقة، وانعكاساته السلبية في تكاليف النقل والمواصلات، والتكاليف الإنتاجية والتسويقية، والعامل الثاني التأثير الكبير للطلب الكلي أو الإنفاق الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد. كما أوضحت الدراسة كيفية توليد الاستقرار ومكافحة الأنشطة التضخمية، وذلك عن طريق تضيق نطاق (الدولة) بشكل مستمر وعدها سبباً للتضخم الجامح، والميل نحو استقرار قيمة الدينار العراقي، إذ تبين بأن خفض التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار يعدان الهدفين الرئيسيين التي سعت إليها السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي منذ الفصل الأخير من عام (2006)، وذلك بالتركيز على إشارتي سعر الفائدة وسعر الصرف. في حين كانت دراسة محمد (2009) تبحث في التقلبات الدورية للسياستين المالية والنقدية وفعاليتها في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1975-2005) وقد خلصت فيها الدراسة من قياس فاعلية السياسة المالية والنقدية في التغلب أو التأثير في تقلبات الدورة الاقتصادية، باستخدام نموذج (IS/LM)، أن العلاقة بين السياستين المالية والنقدية من جهة، والنشاط الاقتصادي من جهة أخرى، ضعيفة جداً، كما أثبتت الدراسة سيادة السياسة المالية على السياسة النقدية، مما كان له الأثر السلبي في فاعلية السياسة النقدية، الأمر الذي أفقد السياسة النقدية آلية انتقال الأثر عن طريق سعر الفائدة، فكما معروف طبقاً لنموذج (IS/LM)، أن التغيير في عرض النقود، مع ثبات الطلب عليها، سوف يؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، وهذا من المفترض أن يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، وبالتالي زيادة الطلب الكلي. وهذا ما أثبتته الدراسة، واعتمدت الدراسة على معدل إقراض البنوك بوصفه مؤثراً لقياس سعر الفائدة، والذي كان ذو استجابة ضعيفة للتقلبات الاقتصادية خصوصاً في ضوء الانتقال إلى خطة استهداف التضخم في مصر عن طريق سياسات الإصلاح الزراعي. وقدم أحمد (2010) دراسة حول دور السياسات المالية في الدعم السعري للمنتجات الزراعية في العراق إذ توصلت الدراسة بأن الدعم هو إنفاق الدولة الإيجابي على مشاريع القطاع الزراعي لمساعدة ذوي الدخل المحدود من أجل تقليل الفوارق بين الدخل والثروة للأفراد، لأن القطاع الزراعي يتسم ببعض الخصائص من أهمها نسبة رأس المال الثابتة كبيرة في الزراعة والمخاطرة واللايقين في الزراعة كبيرة، كما تبين الدراسة بأن المشكلة التي تواجه الدعم الزراعي هي تدخل الفئة المتطفلة من كبار التجار والعبث بمقدرات الاقتصاد، وتبين الدراسة بأن هناك آثاراً للدعم على المنتج الزراعي، لأن الوضع الراهن في العراق يستوجب عملية الدعم كون الفلاح يستعمل الأدوات التقليدية ولا يملك من المعرفة الشيء الكثير، كما يوجد آثاراً للدعم على الحكومة لأن دعم الإنتاج الزراعي يشكل عبء ثقيل على الحكومة بسبب نهب العديد من مشاريع الدولة في عام (2003) وزيادة نسبة البطالة في العراق، واستنتج الباحث من دراسته بأن الدعم السعري هو أكثر قدرة على تحقيق الأهداف المطلوبة حيث أن سياسة دعم الأسعار توصلنا إلى زيادة الإنتاج الزراعي من خلال عملية تشجيع المزارع على زيادة الإنتاج حتى يحصل على ربح أكبر من إنتاجه، وبهذا يتحقق الاستقرار في الدخل بسبب الدعم السعري وهذا بدوره يقلل من هجرة الأراضي الزراعية. كما قدم Jamil & Akbar (2012) دراسة عن تأثير السياسات المالية والنقدية في نمو القطاع الزراعي عن طريق تقدير GMM وتحليل المحاكاة، في باكستان للمدة 1972-2010، إذ تبحث الدراسة في دراسة النمو الزراعي من خلال تطوير نموذج يستند على المدخلات والمخرجات إذ يتم تقدير النموذج من قبل GMM والتحقق من صحته واستخدامه في تحليل المحاكاة، وأخيراً يتم استخدام نموذج التحقق من صحة التحليل لتأثير السياسات المالية والنقدية على نمو الناتج الزراعي. وقدم كل من Charlo & Ehinomen (2012) دراسة حول أثر السياسة النقدية على التنمية الزراعية في نيجيريا للفترة 1970-2010 وأثاروا سؤالاً في ما هي السياسة النقدية التي ستعتمد لتطوير القطاع الزراعي كما هدفت الدراسة إلى تقييم فعالية السياسة النقدية في دعم التنمية الزراعية واستخدمت الدراسة طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) لمعرفة تأثير هذه السياسات في الإنتاج الزراعي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها أنه على الرغم من أن السياسة النقدية تلعب دوراً حاسماً في التأثير على مستوى الإنتاجية الزراعية في البلد، إلا أنه لم تسجل تقدماً كبيراً من حيث توفير البيئة المواتية لتحسين الأداء في القطاع الزراعي، وبالتالي أوصت الدراسة بأن يدخل البنك المركزي أدوات نقدية أكثر مرونة في تلبية الحاجات المتنامية للقطاع المالي من أجل جذب المستثمرين المحليين والأجانب، ووضع عقوبات أكثر صرامة في حال عدم امتثال المؤسسات المالية لهذه السياسات النقدية.

مواد البحث وطرائقه

تعد مرحلة توصيف النموذج من أهم المراحل المستخدمة في التقدير وأصعبها في الاقتصاد القياسي وغالباً ما يكون أصعب نقاط تطبيقات الاقتصاد القياسي صياغة النموذج صياغة صحيحة. ومن أجل تقدير أثر السياسات المالية والنقدية في قيمة الناتج الزراعي تم اختيار عدد من العوامل الاقتصادية التي تمثلت بالتضخم وحجم القروض الزراعية والفائض والعجز في الموازنة العامة وسعر الصرف بوصفها متغيرات مستقلة فيما اعتمدت قيمة الناتج الزراعي بوصفه متغيراً معتمداً خلال المدة (1990-2010)، وفيها تم الاعتماد على طريقة الانحدار الخطي المتعدد لأن النموذج المقدر يضم أكثر من متغير مستقل واحد وبطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) لأنها تعطي أفضل التقديرات غير المتحيزة، والتي غالباً ما تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية.

ان البحث يتكون من النموذج الرئيس الآتي:

$$Y=F(X_1, X_2, X_3, X_4)$$

$$Y = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 + UI \dots (1)$$

حيث أن:

Y = قيمة الناتج الزراعي (مليون دولار)، X₁ = التضخم، X₂ = حجم القروض الزراعية (مليون دولار)، X₃ = الفائض أو العجز في الموازنة (مليون دولار)، X₄ = سعر الصرف، B₀ = الحد المطلق. B₁...B₄ = معاملات المتغيرات. UI = المتغير العشوائي.

وبعد أن تم جمع البيانات الخاصة بالمتغيرات لدول العينة وباستخدام البرنامج (Minitab) الجاهز على الحاسوب وبأسلوب الانحدار المتعدد، تمت عملية تقدير المعلمات (Parameters) التي تحدد تأثير المتغيرات المستقلة (X) على المتغيرات المعتمدة (Y) بالاعتماد على المعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية أي انه سنجري اختبارات عديدة لبيان أفضل توظيف للمعادلة.

النتائج والمناقشة

أولاً: نتائج التحليل الكمي للعراق خلال المدة (1990-2010): لغرض التوصل إلى الأثر الذي تحدثه المتغيرات المستقلة في قيمة الناتج الزراعي من خلال اعتماد صيغ التقدير القياسي تبين بأن الصيغة اللوغارتمية المزدوجة قد أعطت أفضل النتائج وكما في المعادلة الآتية:

$$\text{LOGY} = 3.94 + 0.089\text{LOGX}_1 + 0.041\text{LOGX}_2 + 0.042\text{LOGX}_3 - 0.082\text{LOGX}_4$$

t*	(22.2)	(0.98)	(1.53)	(2.09)	(-2.55)
----	--------	--------	--------	--------	---------

$$R^2 = 63.2\% \quad R^2 = 61.8\% \quad F = 3.02 \quad D.W = 1.82$$

وتبين من خلال المعادلة أعلاه معنوية ثلاث متغيرات وهي (X₂, X₃, X₄) بعد إجراء اختبار (t) تحت مستوى معنوية (0.05) وأمكن تفسير (61.8%) من التغيرات التي تحدثها المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد من خلال معامل التحديد (R²) وتبقى النسبة (38.2%) تعزى إلى عوامل أخرى لم تخضع للقياس في هذه الدراسة وهي تنطوي تحت ما يسمى بالمتغير العشوائي، وأشار اختبار (F) إلى معنوية الدالة ككل وبلغت قيمة (D.W) المحسوبة (1.82) وهذا دليل على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين قيم المتغيرات العشوائية في النموذج المقدر. أما بالنسبة لإشارة المعلمات التي تعكس طبيعة العلاقة بين المتغير المعتمد المتغيرات المستقلة فيمكن أن تفسر على النحو الآتي: حيث أن (X₁) التضخم فقد أثبتت الدراسة عدم معنويته الإحصائية عند مستوى (0.05) إذ تدل الإشارة السالبة على إن هناك علاقة عكسية بين المتغير المستقل (X₁) التضخم والمتغير المعتمد (Y) قيمة الناتج الزراعي، وتشير مرونة المعلمة أنه إذا ازداد التضخم بمقدار (1%) انخفضت قيمة الناتج الزراعي بمقدار (0.089). وهذا يعني أن ارتفاع المستوى العام للأسعار يجعل أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي مرتفعة ولما كان أغلب المزارعين في العراق هم من أصحاب الدخول المنخفضة فإن ذلك يؤدي بدوره إلى عدم قدرتهم على زيادة إنتاجهم الأمر الذي يؤثر على قيمة الناتج الزراعي. أما بالنسبة لـ (X₂) حجم القروض الزراعية فقد كانت إشارة معلمته الموجبة تدل على أن هناك علاقة طردية بين المتغير المستقل (X₂) حجم القروض الزراعية وبين المتغير المعتمد (Y) قيمة الناتج الزراعي، وتشير مرونة المعلمة أنه إذا ازداد حجم القروض الزراعية بمقدار (1%) ازدادت تبعاً لذلك قيمة الناتج الزراعي بمقدار (0.041)، وذلك لأن زيادة القروض الزراعية تشجع المزارعين على تطوير الإنتاج الزراعي وزيادة الإنتاج والإنتاجية سواء في مشاريع الإنتاج الحيواني أو الإنتاج النباتي. أما فيما يخص (X₃) الفائض والعجز في الموازنة العامة فقد كانت إشارة معلمته الموجبة تدل على أن هناك علاقة طردية بين المتغير المستقل (X₃) الفائض والعجز في الموازنة العامة وبين المتغير المعتمد (Y) قيمة الناتج الزراعي، وتشير مرونة المعلمة أنه إذا ازدادت نسبة الفائض في الموازنة العامة بمقدار (1%) ازدادت تبعاً لذلك قيمة الناتج الزراعي بمقدار (0.042)، وذلك يعني أن زيادة نسبة الفائض في الموازنة العامة تجعل ميزانية الدولة قادرة على تمويل القطاع الزراعي ودعمه وزيادة الإنتاج في سبيل رفع مستوى الكفاءة للتنمية الزراعية وهذا يعمل على تقوية المكانة المالية للدولة. أما (X₄) سعر الصرف المحلي فقد كانت إشارة معلمته غير الايجابية تدل على أن هناك

علاقة عكسية بين المتغير المستقل (X_4) سعر الصرف المحلي والمتغير المعتمد (Y) قيمة الناتج الزراعي، إذ تشير مرونة المعلمة أنه إذا ازداد سعر الصرف بمقدار (1%) تنخفض قيمة الناتج الزراعي بمقدار (0.082) ويعزى سبب ذلك إلى إن ارتفاع سعر الصرف مقابل العملات الأجنبية شجعت على زيادة الاستيرادات والحد من الصادرات الأمر الذي جعل المنتجين المحليين يتوقفون عن الإنتاج والاعتماد على المنتج الأجنبي وهذا له الأثر السلبي على قيمة الناتج المحلي الأمر الذي ينعكس على اقتصاد البلد ككل.

ثانياً: نتائج التحليل الكمي لمصر خلال المدة (1990-2010): لغرض التوصل إلى الأثر الذي تحدثه المتغيرات المستقلة في قيمة الناتج الزراعي من خلال اعتماد صيغ التقدير القياسي تبين بأن الصيغة اللوغارتمية المزدوجة قد أعطت أفضل النتائج وكما في المعادلة الآتية:

$$\text{LOGY} = 4.72 - 0.037\text{LOGX}_1 + 0.024\text{LOGX}_2 + 0.044\text{LOGX}_3 + 0.44\text{LOGX}_4$$

$$t^* \quad (29.5) \quad (1.75) \quad (0.51) \quad (2.87) \quad (3.47)$$

$$R^2 = 61.7\% \quad R^{-2} = 60.1\% \quad F = 6.43 \quad D.W = 1.94$$

وتبين من خلال المعادلة أعلاه معنوية ثلاث متغيرات وهي (X_1, X_3, X_4) بعد إجراء اختبار (t) تحت مستوى معنوية (0.05)، وأمكن تفسير (60.1%) من التغيرات التي تحدثها المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد من خلال معامل التحديد (R^2) وتبقى النسبة (39.9%) تعزى إلى عوامل أخرى لم تخضع للقياس في هذه الدراسة وهي تنطوي تحت ما يسمى بالمتغير العشوائي، وأشار اختبار (F) إلى معنوية الدالة ككل وبلغت قيمة ($D.W$) المحسوبة (1.94) وهذا دليل على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين قيم المتغيرات العشوائية في النموذج المقدر. أما بالنسبة لإشارة المعلمة التي تعكس طبيعة العلاقة بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة فيمكن أن تفسر على النحو الآتي: حيث أن (X_1) التضخم فقد كانت إشارة معلمته غير الإيجابية تدل على أن هناك علاقة عكسية بين المتغير المستقل (X_1) والمتغير المعتمد (Y) قيمة الناتج الزراعي، إذ تشير مرونة المعلمة أنه إذا ازداد التضخم بمقدار (1%) تنخفض قيمة الناتج الزراعي بمقدار (0.037) وذلك يعني أن ارتفاع المستوى العام لأسعار يجعل أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي مرتفعة، وبما أن أغلب المزارعين لا يملكون المال الكافي لسد احتياجات مزارعهم، فذلك يحد من قدرة المزارعين على زيادة إنتاجهم وهذا بدوره ينعكس سلباً في قيمة الناتج الزراعي. أما بالنسبة لـ (X_2) حجم القروض الزراعية فقد أثبتت الدراسة عدم معنويته الإحصائية عند مستوى (0.05) على الرغم من العلاقة الطردية بينها وبين قيمة الناتج الزراعي، إذ إن سوء استغلال هذه القروض من قبل المزارعين أو استخدامها لأغراض أخرى خارج نطاق القطاع الزراعي أدى إلى ظهور التأثير المنخفض أو المحدود للقروض الزراعية على الرغم من كبر أحجمها. أما ما يخص (X_3) الفائض والعجز في الموازنة العامة فقد كانت إشارة معلمته الموجبة تدل على أن هناك علاقة طردية بين المتغير المستقل (X_3) الفائض والعجز في الموازنة العامة وبين المتغير المعتمد (Y) قيمة الناتج الزراعي، إذ تشير مرونة المعلمة أنه إذا ازدادت نسبة الفائض في الموازنة العامة بمقدار (1%) ازدادت تبعاً لذلك قيمة الناتج الزراعي بمقدار (0.044) وذلك لأن زيادة نسبة الفائض في الموازنة العامة تجعل ميزانية الدولة قادرة على تمويل ودعم القطاع الزراعي وزيادة الإنتاج الأمر الذي يزيد من قيمة الناتج الزراعي وهذا بدوره يقوي مكانة البلد المالية. أما (X_4) سعر الصرف المحلي فقد كانت إشارة معلمته الموجبة تدل على أن هناك علاقة طردية بين المتغير المستقل (X_4) سعر الصرف المحلي وبين المتغير المعتمد (Y) قيمة الناتج الزراعي وتشير مرونة المعلمة أنه إذا ازداد سعر الصرف بمقدار (1%) ازدادت تبعاً لذلك قيمة الناتج الزراعي بمقدار (0.44) وذلك يعني أن مصر اتبعت سياسة سعر الصرف الموعوم وذلك أدى إلى انخفاض قيمة الجنيه المصري ثم زيادة نسبة الصادرات الأمر الذي شجع المزارعين إلى التوجه نحو زيادة الإنتاج وهذا بدوره يعمل على زيادة قيمة الناتج الزراعي المحلي.

المقارنة بين تأثيرات السياسات المالية والنقدية في قيمة الناتج الزراعي للعراق ومصر: تبين من خلال النتائج التي توصل إليها البحث أن للتضخم التأثير السلبي في قيمة الناتج الزراعي إذ إن لزيادة معدلات التضخم يؤدي إلى ارتفاع في أسعار مستلزمات الإنتاج وعدم القدرة على التنبؤ بالأسعار المستقبلية، على هذا الأساس اتبعت مصر منذ التسعينات سياسة نقدية انكماشية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وكان من أهمها تخفيض معدل التضخم لكن بسبب استخدام مصر سعر الصرف الموعوم تزايدت معدلات التضخم ووصلت إلى (17%) عام 2003 بسبب انخفاض قيمة الجنيه المصري (محمد، 2009). أما في العراق فبسبب ما شهدت السياسة النقدية في العراق قبل 2003 من خضوع لقرارات السلطة السياسية وخصوصاً فيما يتعلق بسياسة الإصدار النقدي المتبع إذ كانت البيئة العراقية طاردة للاستثمارات المحلية والأجنبية بسبب التضخم الجامح الذي أدى إلى إحلال النقد الأجنبي محل النقد المحلي أما بعد 2003 فقد كان لخفض التضخم والحفاظ على مستوى الأسعار الهدف الرئيس الذي سعت إليه السياسة النقدية في العراق (الخرجي، 2010). أما فيما يخص القروض الزراعية فقد كان لارتفاع أسعار الفائدة على القروض الزراعية في مصر وإتباع سياسات انكماشية منذ التسعينات من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي ولتبني مصر سياسة الإصلاح الاقتصادي (محمد، 2009)، كما أن سوء استخدام القروض وابتعادها عن الغرض الذي منحت من أجله بالتالي كان تأثير القروض غير معنوي على الرغم من الإشارة الإيجابية في قيمة الناتج الزراعي، أما في العراق فقد كان للتسهيلات الائتمانية ومنح قروض نقدية وعينية للمزارعين وبأسعار فائدة مدعومة الأثر الإيجابي في قيمة الناتج الزراعي خاصة ما قبل عام 2003. أما العجز في الموازنة ونتيجة إتباع مصر سياسة مالية تقيدية استهدفت الحد من التوسع في الإنفاق الحكومي كوسيلة للتحكم في حجم

الطلب الكلي. إذ شهدت انخفاضاً ملحوظاً في مستوى العجز الكلي، في حين تباينت اتجاهات التغيير في الإيرادات الحكومية، فقد شهد الاقتصاد المصري تحسناً ملحوظاً في نمو الإيرادات بنحو (21%)، واستمر هذا التحسن في الوضع المالي حتى عام (1993)، إذ انخفض العجز المالي إلى أقل من نصف ما كان عليه في العام السابق، ليصل إلى (1.6) مليار دولار، أي ما يقارب (3.4%) من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع هذا السبب معظمه إلى حرص الحكومة على متابعة إجراءات ضبط الإنفاق وتحسين الإيرادات في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي القاضي بتقليص دور القطاع العام، مع توسع دور القطاع الخاص، لأن زيادة دور القطاع الخاص يتوقف إلى حد كبير على تقدم السياسة المالية من حواجز مشجعة لنشاط هذا القطاع (خلف، 2011). ومما سبق يمكن القول أن مصر تعمل جاهدة للنهوض بالقطاع الخاص، من خلال تقديم بعض الحوافز الإنتاجية والاستثمارية مثل تخفيض الضرائب على الأرباح في نطاق الأنشطة الإنتاجية، وهذا ما كان له دور كبير في رفع قيمة الناتج الزراعي. أما في العراق فقد اعتمدت السياسة المالية على طريقة الاقتراض المباشر من البنك المركزي، وان الأداة الائتمانية المستخدمة في ذلك الوقت هي طبع النقود لتمويل العجز الحاصل في الموازنة العامة، وأدت هذه السياسة إلى ارتفاع كبير في معدلات التضخم سببه الزيادة المستمرة في معدلات نمو عرض النقد من النقود عالية القوة مقارنة في معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي (قاسم، 2011)، على الرغم من ذلك كان هناك أثر إيجابي في قيمة الناتج الزراعي بسبب التحسن في الموازنة العامة وتخصيص جزء منها لتمويل القطاع الزراعي. وأخيراً فقد كان لارتفاع سعر الصرف الأجنبي في مصر بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية لإتباع مصر سياسة سعر الصرف الموعوم الأثر في تشجيع الصادرات الزراعية على حساب الاستيرادات، أما في العراق فإن لعدم استقرار سعر الصرف قبل 2003 وارتفاع قيمة العملة بعد ذلك شجع الاستيرادات على حساب الصادرات وخاصة الزراعية.

وان من أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث هي أن تأثير السياسات المالية والنقدية في العراق كانت محدودة بسبب الظروف الاقتصادية التي مر بها العراق في فترة التسعينات وما بعد عام (2003) التي لم تكن واضحة وبشكل كبير عكس ما كانت عليه في مصر. كما أن سياسة طبع النقود التي اتبعها البنك المركزي العراقي لمعالجة العجز في الموازنة العامة للدولة أدت إلى ارتفاع كبير في معدلات التضخم، أما في مصر فقد استعانت بسياسات الإصلاح الاقتصادي لمعالجة التضخم في الاقتصاد القومي والذي له دور مهم في رسم سياسات الدولة الاقتصادية وما ينعكس وبشكل مباشر في القطاعات الاقتصادية لاسيما القطاع الزراعي. وقد كان للقروض الزراعية عدم المعنوية على قيمة الناتج الزراعي في مصر لسوء استخدام هذه القروض، في حين العراق كان تأثيرها إيجابي ولكن بشكل قليل بسبب انخفاض حجم القروض المعطاة من قبل المؤسسات المصرفية وإمتناع بعض المزارعين عن الاقتراض لأسباب دينية. وبعد تبني مصر لسياسات الإصلاح الاقتصادي بدأت بتعويم سعر الصرف المحلي من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز الصادرات الذي كان له الأثر الإيجابي في زيادة حجم الصادرات الزراعية أما في العراق فإن خفض قيمة الدينار العراقي وبشكل كبير أدت إلى استخدام الدولار الأمريكي بوصفه خزناً للعملة أو كوسيط للتبادل في تسعينات القرن الماضي وما بعد (2003). كما أن أي تغيير في أسعار النفط العالمية ينعكس على الاقتصاد العراقي بشكل كبير نتيجة لاعتماده وبشكل كبير على واردات النفط، أما في مصر فإن للقطاع الزراعي دور أكبر واعتماد أكثر لقيمة الناتج المحلي الإجمالي عكس ما هو عليه في العراق. بناء على ما تقدم من استنتاجات توصل إليها البحث يوصي البحث استخدام سياسات مالية ونقدية أكثر وضوحاً من قبل المشرعين وضرورة تدخل الدولة في رسم هذه السياسات بشكل متكامل لتحسين أداء الاقتصاد وعجلة التنمية والتي تنعكس وبشكل مباشر في رفع مستوى أداء القطاعات ومن ضمنها القطاع الزراعي. ومعالجة حالة التضخم السائدة في الاقتصاد ومحاولة السيطرة عليها والحد من أثارها مما يؤدي إلى حدوث تطور حقيقي في الدخل القومي والحد والسيطرة على الأسعار مما له مردود إيجابي على حجم الإنتاج الزراعي. وإعطاء المؤسسات المالية مزيداً من الاستقلالية المالية والإدارية في معالجة أوضاعها في ضوء المستجدات الحديثة وضمن السياسات العامة للدولة مع مراعاة الجدية في الأخذ بالصيغة الإسلامية البديلة لما لها من أثر في زيادة تعامل المقترضين مع المؤسسات المالية ممن يعزفون عن التعامل معها بسبب تحريم الفائدة مع ضرورة الإشراف والمتابعة على القروض المعطاة من قبل المصارف الزراعية. وإعادة تقييم أسعار الصرف المحلية وتركها تتحدد على أساس آليات السوق في ضوء قوتها الشرائية الحقيقية والأداء الاقتصادي بشكل عام وعدم المغالاة فيها لما له من دور في زيادة المنافسة في الأسواق الخارجية وتحفيز الصادرات. وأخيراً إعطاء أهمية أكبر للقطاعات الاقتصادية عدا النفط لاسيما القطاع الزراعي لأنه من أهم القطاعات الاقتصادية والتأكيد على الصادرات غير النفطية وتنشيطها.

ANALYZING THE IMPACT OF SOME FISCAL AND MONETARY POLICIES IN THE VALUE OF AGRICULTURAL OUTPUT IN SELECTED ARAB COUNTRIES FOR THE PERIOD (1990-2010) COMPARATIVE STUDY

Ahmed Hashim Ali Al-Mshhdani

Agricultural Economy Dept., College of Agriculture and Forestry, Mosul University. Iraq

E-mail: Ahmedhashim1982@yahoo.com

ABSTRACT

The research aims to identify some of the effects of fiscal and monetary policies in the value of agricultural output in selected Arab countries during the period (1990-2010). It has become necessary to know the role of fiscal and monetary policies tools applied during the study period, and its objectives towards the agricultural sector in the countries of the research sample. So the research presumer to know a number of factors affecting the value of agricultural output, to present these factors are: (inflation , the size of agricultural loans, surplus or budget deficit, the exchange rate), was the search explore know the effect of these factors on the value of agricultural output in Iraq and Egypt during the period (1990-2010) and the comparison between the two, so the search method depends on two main aspects: first, the descriptive side which was based on previous studies , who studied the same subject, and secondly, the quantitative aspect, which is based on the multiple linear regression model, and then interpret the results of the quantitative aspect to assess the practical side of the study. It also included research on the most important conclusions was including: the impact of fiscal and monetary policies in Iraq were limited due to economic conditions experienced by Iraq in the nineties and after the year (2003), which were not clear and dramatically reverse of what it was in Egypt, Accordingly, the research recommends: the use of fiscal and monetary policies more clearly by lawmakers and the need for state intervention in the formulation of these policies in an integrated manner to improve the performance of the economy and accelerate development and which are reflected directly in upgrading the performance of sectors , including the agricultural sector.

Keywords: policies, fiscal, monetary, the value of agricultural output.

Received: 26/11/2013, Accepted: 17/2/2014.

المصادر

- أحمد، جعفر طالب (2010). دور السياسات المالية في الدعم السعري للمنتجات الزراعية في العراق (مع التطبيق على محافظة واسط)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، المجلد (1)، العدد (3). 108-77.
- البجاري، وليد إبراهيم سلطان (2011). تقدير وتحليل العوامل المؤثرة على الإنتاج والإنتاجية لبعض محاصيل الحبوب النقدية في بلدان عربية مختارة مع إشارة خاصة للعراق للمدة (1985-2008)، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل.
- البناء، ماهر جلال احمد (2011). السياسات الحمائية ومدى استجابتها لبعض المؤشرات الاقتصادية في بلدان عربية مختارة (محصول القمح أنموذجاً)، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
- الخرجي، ثريا (2010). السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، (23). 27-5.
- خلف، فاطمة إبراهيم (2011). السياسة المالية والفساد الإداري والمالي دراسة تطبيقية في مصر للمدة (1980-2008)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، 4 (7): 239-222.
- داؤد، هناء سلطان (2005). السياسة النقدية وأثرها على حجم القروض الزراعية في الدول العربية، مجلة زراعة الرافدين، كلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل، 33(3): 20-10.
- السيد علي، عبد المنعم، نزار سعد الدين العيسى (2004). النقود والمصارف والأسواق، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- صالح، مظهر محمد (2008). السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد (18).
- العمار، رضوان (2012). السياسة المالية والنقدية وأثرها على الاقتصاد السوري، ندوة كلية الاقتصاد، جامعة تشرين. 4-15
- قاسم، مظهر محمد صالح (2011). السياسة النقدية والمالية والسيطرة على متغيرات التضخم وأسعار الصرف، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد.

- محمد، هدى عبد الحميد علي (2009). التقلبات الدورية للسياستين المالية والنقدية وفعاليتها في الاقتصاد المصري، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة بحوث اقتصادية، جامعة حلوان، (47).
- مسعود، دراوسي (2006). السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2004)، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- مفتاح، صالح سعود (2005). النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.
- Akbar. Muhammad & Faisal Jamil (2012). "Monetary and fiscal policies' effect on agricultural growth: GMM estimation and simulation analysis" *The International Journal of Theoretical and Applied on Economic Modelling* , 29 (5): 1909-1920.
- Ehionmen. Christopher & Akorah C. Charlos (2012). " The impact of monetary policy on agricultural development in Nigeria (1970-2010)" *Journal Of Humanities And Social Science (JHSS)*, 5 (5): 13-25.
- Gregong N. Mankiw (2000). "macroeconomies " ,4th Edition, Harvard University, New York, worth publishers , p. 159
- Williamj. Baumol and Alan S. Blinder (1998). "Economics- Principles and Policy" 7th Edition, The Dryden Press, U.S.A, p.703.